جمعية العلوم الاقتصادية

ورقة عمل اقتصادية في ندوة الثلاثاء الاقتصادي بعنوان

الدياسبورا السورية

المفهوم والنشأة – التأثير السياسي والاقتصادي – الدور التنموي في سورية الجديدة

دمشق

المركز الثقافي - أبو رمانة

2026 / 8 / 11

د. فادي عياش

مستشار وباحث اقتصادي

0944434208

esc.fadi@gmail.com



المحتوى :

1. المفهوم والنشأة.
2. التأثير السياسي والاجتماعي والثقافي.
3. التأثير الاقتصادي والاستثماري.
4. الدور التنموي للتعافي والإعمار في سورية الجديدة.
5. أمثلة وتجارب.
6. التوصيات.

ورقة عمل بعنوان :

الدياسبورا السورية

المفهوم والنشأة – تأثيرها السياسي والاقتصادي
دورها التنموي في سورية الجديدة

د. فادي عياش

أكاديمي وباحث اقتصادي
مستشار اقتصادي لعدة جهات ومنظمات وشركات
محاضر جامعي ومدرب معتمد في مجال الإدارة والتسويق
عضو مجلس إدارة في عدة مؤسسات ومنظمات
محكم تجاري دولي معتمد
عضو مجلس إدارة الجمعية السورية لمستشاري الإدارة

المفهوم والنشأة:

كلمة 'الدياسبورا' هي مصطلح يوناني تاريخي يعني تشتت أو تفرق مجتمع ما خارج موطنه الأصلي. ومجتمع الشتات هو تجمع جماعات بشرية هاجرت أو أُبعِدت عن أوطانها الأصلية واستقرت في مناطق مختلفة من العالم، مع الحفاظ على روابط ثقافية أو وطنية مشتركة.

خصائص مجتمعات الشتات:

- الحفاظ على الهوية: التمسك بالتقاليد، اللغة، والثقافة الأم.
- الروابط العابرة للحدود: التواصل المستمر مع الوطن الأصلي أو أبناء الجالية في دول أخرى.
- التأثير الاقتصادي والسياسي: تقديم الدعم المالي والسياسي للأهل في الوطن عبر التحويلات والمبادرات.

ويُشير مصطلح الدياسبورا السورية (Syrian Diaspora) تاريخياً ومعاصراً إلى تجمعات السوريين الذين يعيشون خارج وطنهم الأم، سواء نتيجة للهجرات الطوعية التاريخية أو اللجوء القسري المعاصر.

عندما نتحدث عن الدياسبورا السورية اليوم، فإننا لا نتحدث فقط عن أرقام أو إحصاءات لجوء وهجرة، بل نتحدث عن طاقات بشرية هائلة، وعن مجتمع عابر للحدود يمتلك أدواراً اقتصادية، وسياسية، وثقافية تصيغ حاضر ومستقبل الهوية السورية في مغتربها.

أسباب نشأة مجتمعات الدياسبورا السورية.

- الأزمات والنزاعات: أدت سنوات الحرب المتطاولة والظروف الأمنية القاسية إلى موجات لجوء وهجرة واسعة بحثاً عن الأمان والاستقرار.
- البحث عن الفرص الاقتصادية والتعليمية: هجرة الكفاءات والأدمغة والطلاب الباحثين عن فرص عمل أفضل، وتطوير المهارات الأكاديمية والمهنية في بيئات العمل الدولية.
- الروابط الأسرية: التحاق الأفراد بأسرهم التي سبقتهم في الهجرة إلى دول الاغتراب في أوروبا، والأمريكتين، ودول الخليج.

لم يكن الشتات السوري وليد السنوات الأخيرة؛ بل يمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فيما عُرف بموجة هجرة بلاد الشام الأولى نحو أمريكا اللاتينية والشمالية.
ومع ذلك، أحدثت التحولات السياسية والإنسانية مع بدء الثورة السورية بعد عام 2011 طفرة غير مسبوقة، حوّلت الشتات السوري إلى أحد أضخم مجتمعات اللجوء والشتات في العالم الحديث. ويتميز هذا المجتمع بقدرة ديناميكية عالية على بناء هوية عابرة للحدود، توازن بين الاندماج الإيجابي في المجتمعات المستضيفة والحفاظ على صلات وثيقة بالداخل السوري.

الحجم والتوزع الجغرافي (بيانات وإحصاءات)

تتوزع الكتلة البشرية السورية في الخارج عبر عدة نطاقات جغرافية رئيسية تحمل كل منها خصائص ديموغرافية واقتصادية متباينة:

1. الكتلة الإجمالية: تُقدر أعداد السوريين في الشتات المعاصر بأكثر من 6.8 مليون لاجئ ومهاجر مسجل رسمياً حول العالم.
2. دول الجوار (العمق الإقليمي): تحتضن الكتلة الأكبر بنحو 5.5 مليون سوري، يتركز معظمهم في تركيا (حوالي 3.1 مليون)، تليها لبنان، الأردن، ومصر.
3. أوروبا وأمريكا الشمالية: تمثل مراكز الاستقطاب الرئيسية للنخب والأكاديميين بأكثر من 1.2 مليون سوري، وتتصدر ألمانيا المشهد باحتضانها لأكثر من 900 ألف سوري.
4. دول الخليج العربي: تشكل الحاضنة التاريخية والحالية الأبرز للعمالة الماهرة، والأطباء، والمهندسين، والمستثمرين، ويُقدر عددهم بأكثر من 800 ألف مقيم.

الدور السياسي والاجتماعي "الدبلوماسية الشعبية".

تحول الشتات السوري من مجرد كتلة بشرية مهاجرة إلى فاعل سياسي ومؤثر حقوقي في المحافل الدولية:

* جماعات الضغط (اللوبيات):

تأسيس منظمات حقوقية وسياسية في واشنطن والعواصم الأوروبية للتأثير في صناعة القرار الدولي الخاص بالقضية السورية.

* المناصرة والعدالة الانتقالية:

قيادة جهود حثيثة لتوثيق الانتهاكات، ومناصرة قضايا المعتقلين، وملاحقة المتورطين قضائياً عبر المحاكم الدولية (كما حدث في ألمانيا وفرنسا).

* صناعة النخبة الجديدة: ا

نخراط واسع لجيل الشباب السوري في الأحزاب السياسية، البرلمانات، والمجالس البلدية في دول الاغتراب.

* الدبلوماسية الشعبية (القوة الناعمة):

استخدام الفن، السينما، والأكاديميا كأدوات ناعمة لإيصال صوت السوريين وشرح أبعاد قضيتهم الإنسانية للمجتمعات الغربية.

الاندماج، النجاحات، والتحديات

يواجه مجتمع الشتات معادلة معقدة تجمع بين التفوق البارز والعقبات الهيكلية:

* قصص النجاح:

تميز استثنائي للسوريين عالمياً في قطاعات الطب، الهندسة، إدارة الأعمال، والبحث العلمي.

* تحدي الهوية والثقافة:

صعوبات متزايدة تواجهها العائلات في الحفاظ على اللغة العربية والهوية الأصلية لدى الأجيال الناشئة (الجيل الثاني والثالث).

* العوائق القانونية والمؤسسية:

غياب مظلة مؤسساتية أو اتحادية موحدة تجمع الشتات عالمياً لتدافع عن حقوقهم الاقتصادية والقانونية.

أمثلة وتجارب ناجحة في الجانب السياسي والحقوقي

انتقل السوريون في المهجر من مرحلة اللجوء الإنساني إلى مرحلة "الفاعل السياسي والقانوني المؤثر" مستفيدين من هوامش الحرية والديمقراطية في الدول الغربية:

- **محاكمات القضاء العالمي في ألمانيا (محكمة كوبلنز ومحكمة فرانكفورت):**

* التجربة: قيادة "المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان" (ECCHR) بالتعاون مع محامين وحقوقيين سوريين في الشتات (مثل المحامي أنور البني والمحامي مازن درويش).

* الأثر: نجحت هذه الجهود التاريخية في إصدار أحكام قضائية دولية غير مسبوقة ضد متورطين في جرائم ضد الإنسانية بناءً على مبدأ "الولاية القضائية العالمية"، وهو ما يُعد أضخم إنجاز حقوقي ومناصرة سياسية حققها الشتات السوري.

- **منظمات اللوبي السوري في الولايات المتحدة (مؤسسات مناصرة قانون قيصر):**

* التجربة: عمل تكتلات سورية-أمريكية، مثل "المجلس السوري الأمريكي" (SAC) ومنظمة "مواطنون من أجل أمريكا آمنة وديمقراطية" (SETF).
* الأثر: نجحت هذه اللوبيات عبر قنوات التواصل المباشر مع الكونغرس ومؤسسات صناعة القرار في واشنطن في الدفع نحو تبني سياسات وقوانين أمريكية صارمة لحماية المدنيين ومناصرة القضية السورية في المحافل الدولية.

- **بروز قيادات سياسية شابة في الحكومات الأوروبية:**

* التجربة: وصول شخصيات من الجيل السوري الشاب إلى مناصب سياسية وتشريعية، مثل "ريشا شاهر المصلح" التي فازت بعضوية البرلمان في إحدى الدول الأوروبية، ونماذج أخرى لشباب وشابات سوريين فازوا بعضوية مجالس بلدية في ألمانيا والسويد والدنمارك.
* الأثر: تحول هؤلاء الشباب إلى أصوات فاعلة تدافع عن حقوق اللاجئين، وتساهم في صياغة سياسات اندماج عادلة، وتطرح الرواية السورية الحقيقية داخل مراكز التشريع الغربية.

الدور الاقتصادي والاستثماري للدياسبورا

يلعب مجتمع الشتات دوراً اقتصادياً حاسماً يتجاوز حدود الدول المضيفة ليصل إلى الداخل السوري:

* شريان الحياة المالي:

تمثل الحوالات المالية السنوية التي يرسلها المغتربون الركيزة الأساسية لمنع انهيار سبل عيش ملايين العائلات في الداخل وتأمين احتياجاتهم الأساسية.

* الاستثمارات العابرة للحدود:

نجح رجال الأعمال السوريون في تأسيس آلاف المصانع والشركات الرائدة، وضخ مليارات الدولارات في أسواق دول الجوار (خاصة مصر وتركيا) وأوروبا.

* خلق فرص العمل:

تسهم الاستثمارات السورية في المهجر في تشغيل عمالة سورية ومحلية واسعة، مما يقلل من نسب البطالة في المجتمعات المستضيفة.

* نقل المعرفة والابتكار:

يساهم الشتات في إطلاق مبادرات التمويل الجماعي وحاضنات الأعمال لدعم المشاريع التنموية والصغيرة داخل سوريا.

من الاستجابة الإنسانية إلى التنمية المستدامة

لم يعد الدور الاقتصادي للدياسبورا السورية مقتصراً على المساعدات الإنسانية العابرة، بل تحول إلى ركيزة بنيوية وشريان حياة مركزي للاقتصاد المحلي السوري في الداخل، وقوة دفع استثمارية وتنافسية هائلة في أسواق الدول المستضيفة. ويمكن تقسيم هذا الدور التفصيلي إلى ثلاثة مسارات رئيسية: [1, 2, 3]

1. تدفقات الحوالات المالية (شريان صمود الداخل)

تُعد الحوالات المالية المرسلة من السوريين في المغترب الأداة الأكثر كفاءة ومباشرة في الحد من الفقر الصادق. [4]

* حجم التدفقات السنوية:

أظهرت البيانات المشتركة الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والبنك الدولي قفزات تاريخية؛ حيث بلغت التدفقات ذروتها بنحو 8 مليارات دولار. بينما استقرت التقديرات الرسمية بين عامي 2025 ومنتصف 2026 عند حد متوقع يقارب 4 مليارات دولار سنويًا. [4, 5]

* مقارنة تفوق الموازنة:

يتضح الثقل المالي الضخم لهذه الحوالات عند مقارنتها بموازنة الدولة السورية الإجمالية؛ حيث تفوقت الحوالات (4 مليارات دولار) على حجم الموازنة العامة كاملة والتي قُدّرت بنحو 3.49 مليارات دولار. [6]

* شبكة الدعم الاجتماعي:

تشير الإحصاءات الأممية والجامعية إلى أن هذه الحوالات تتدفق بمعدل يومي يتراوح بين 12 إلى 25 مليون دولار (خاصة في المواسم والأعياد كرمضان والأضحى). وتعمل هذه الأموال كخط دفاع معيشي لتأمين الغذاء والصحة والتعليم لنحو 38% من الأسر السورية بالداخل، في ظل وصول معدلات الفقر العامة إلى 90%. [1, 5, 7]

2. ريادة الأعمال والاستثمار في الدول المضيفة

يمتلك الشتات السوري مرونة ريادية لافتة، ساهمت في تحويل وجود اللاجئين من عبء مالي إلى محرك اقتصادي جاذب للاستثمارات في دول الطوق الإقليمي. [3, 8]

* الحالة التركية نموذجاً:

تشير بيانات اتحاد الغرف والتبادل السلعي في تركيا (TOBB) إلى أن المستثمرين السوريين أسسوا قانونياً أكثر من 10,000 شركة ومصنع مسجل. وضخ هذا القطاع رأس مال استثماري مباشر يقدّر بنحو 2.7 تريليون ليرة تركية (ما يعادل 618 مليون دولار كحد أدنى لرأس المال المسجل دون احتساب الأصول غير المعلنة). [9]

* خلق فرص العمل: تجاوزت هذه الشركات دورها الذاتي؛ لتصبح جهات توظيف حيوية بمعدل تشغيل يتراوح بين 7.3 إلى 9.2 عامل لكل منشأة. وساهم هذا في خلق ما يزيد عن 92,000 فرصة عمل مباشرة داخل السوق التركي لصالح مواطنين تركيين وسوريين على حد سواء. [9]

* التجارة العابرة للحدود والتصدير: تركزت الاستثمارات السورية في قطاعات الصناعات التحويلية، النسيج، والأغذية، والتجارة الدولية. واستفاد الشتات السوري من ثنائية اللغة (العربية والتركية أو الإنجليزية) لفتح أسواق تصديرية جديدة وربط موانئ المنطقة (مثل طرطوس واللاذقية وبور سعيد) بآفاق لوجستية واعدة. [8, 9, 10, 11, 12]

3. نقل المعرفة والتمويل المشترك (الابتكار التنموي)

يتجاوز رأس المال مفهوم السيولة النقدية إلى ما يُعرف بـ "التحويلات الاجتماعية والمعرفية": [13]

* مأسسة العمل الإنساني:

قاد خبراء وأكاديميون سوريون في أوروبا كندا وأمريكا عملية تحول المنظمات من "إغاثة الطوارئ العاجلة" إلى "الاستجابة الهيكلية المستدامة" عبر تأسيس حاضنات أعمال محلية وصناديق تنمية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. [14]

* رأس المال المعرفي:

يتبرع الأطباء والمهندسون السوريون في المهجر بآلاف الساعات الاستشارية والتعليمية سنوياً لقطاعات الصحة والتعليم عن بُعد في الداخل، وهو ما يُمثل دعماً غير مرئي بقيمة ملايين الدولارات خارج أطر الحوالات النقدية التقليدية. [13]

أمثلة وتجارب ناجحة في الجانب الاقتصادي

أثبت قطاع الأعمال السوري قدرة فائقة على إعادة التموضع وبناء قوى سوقية ضخمة عابرة للحدود، ومن أبرز هذه النماذج:

- **تجمع الصناعيين السوريين في مصر (مدينة العاشر من رمضان):**

* التجربة: نقل مئات من أصحاب مصانع النسيج والغزل والملابس الجاهزة استثماراتهم من حلب إلى مصر.

* الأثر: تحولت الماركات السورية (مثل "قطونيل" وغيرها من مصانع الملابس الجاهزة والحلويات الشرقية كـ "المهند" و"سلطان") إلى أعمدة رئيسية في السوق المصرية. أسست هذه الاستثمارات آلاف فرص العمل وجعلت مصر مركزاً لتصدير المنتجات السورية الصنع إلى أفريقيا وأوروبا.

- **الشركات التكنولوجية الناشئة في أوروبا (ألمانيا والسيليكون فالي):**

* التجربة: بروز رواد أعمال سوريين أسسوا منصات وشركات تقنية متطورة، مثل مهندس البرمجيات السوري "رائد غندور" ومبادرات أخرى لإنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية.

* الأثر: دمج المبرمجين السوريين في سلاسل توريد البرمجيات العالمية وتأسيس منصات لربط الكفاءات الطبية والتقنية السورية المشتتة لتقديم خدمات عابرة للقارات.

- **ريادة الأعمال الفردية في تركيا (غازي عنتاب وإسطنبول):**

* التجربة: تأسيس شركات خدمات لوجستية ومكاتب استشارية تجارية سورية استفادت من ثنائية اللغة لربط المصانع التركية بأسواق الشرق الأوسط.

* الأثر: ساهمت هذه الشركات بشكل فعال في رفع أرقام الصادرات التركية نحو دول الخليج وشمال أفريقيا، وأثبتت دراسات اقتصادية أن المستثمر السوري لم يكن منافساً للمنتج المحلي التركي بل كان بوابة لتوسيع أسواقه.

الدياسبورا السورية ودورها التنموي في سوريا الجديدة

يعول بشكل كبير على أهمية "الدياسبورا " السورية (مجتمع الشتات السوري) ودورها المؤثر في تحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي، ومساهمتها في إعادة بناء وإعمار سوريا لما تتمتع به من إمكانات وعلاقات مؤثرة.

فغالباً ما يكون لديها دوافع وطنية قوية تخفف من تأثير عوامل المخاطرة وتتجاوز العوائق الموضوعية للاستثمارات الأجنبية.

والرهان كبير عليها لتكون المثال المحتذى الذي يشجع المستثمرين الدوليين للاستثمار في سوريا، ويساعد في بناء تموضع صحيح أي صورة ذهنية واقعية عن الأوضاع في سوريا الجديدة.

تلعب "الدياسبورا" السورية دوراً استراتيجياً ومحورياً في تعافي سوريا وإعادة إعمارها وتنميتها، حيث تحولت من مجرد شبكة للحوالات المالية الفردية إلى قوة منظمة تقود برامج نقل المعرفة، والمشاريع الاقتصادية والمبادرات الدبلوماسية.

وتستطيع الدياسبورا السورية في المرحلة الراهنة لعب دور شديد التأثير يتجاوز مجرد الدعم التقليدي، لتتحول إلى جسر استراتيجي يربط الداخل بالمنظومة الدولية عبر أربعة محاور أساسية:

1. المستوى السياسي (الدبلوماسية الشعبية والمناصرة).

- التأثير في مراكز القرار:

صياغة سياسات الدول المضيفة تجاه الملف السوري، والدفع نحو تسهيل المساعدات الإنسانية عبر اللوبيات السياسية في أوروبا وأمريكا.

- إدارة شبكات العلاقات الدولية:

توظيف تمثيل السوريين في البرلمانات، والأحزاب، والمنظمات الدولية لخدمة قضايا الداخل.

- بناء التحالفات العابرة للحدود:

تنسيق الجهود بين لجان المغتربين لتوحيد الرؤى والخطاب السياسي السوري في المحافل الإقليمية والدولية.

2. المستوى الاقتصادي (الاستثمار والتمويل المستدام).

- تأسيس الصناديق الاستثمارية:

الانتقال من التحويلات المالية الاستهلاكية الفردية إلى إنشاء صناديق استثمارية جماعية تدعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة.

- توطين المشاريع الابتكارية:

نقل استثمارات رجال الأعمال السوريين في المغترب لدعم مجالات حيوية كالطاقة المتجددة، والزراعة الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات.

- فتح الأسواق الخارجية:

تشكيل شبكة تسويق دولية للمنتجات والصناعات السورية التقليدية، لزيادة الصادرات ودعم الليرة والإنتاج المحلي.

3. المستوى المعرفي والعلمي (نقل وتوطين التكنولوجيا وبناء القدرات).

- التعليم الرقمي والتدريب عن بعد:

تنظيم منصات أكاديمية وبحثية لتدريب الطلاب والمهنيين في الداخل على أحدث العلوم وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- دعم القطاع الطبي والصحي:

نقل الخبرات والمعدات الطبية، وتدريب الكوادر المحلية عبر بعثات علمية أو استشارات طبية عن بعد لمواجهة نقص الكفاءات.

- استشارات البنية التحتية:

توجيه خبرات المهندسين والمخططين السوريين في الخارج لوضع خطط عملية تسرّع من إعادة تأهيل المرافق الحيوية.

4. المستوى الثقافي والاجتماعي (حفظ الهوية والتلاحم).

- صون التراث والهوية الوطنية:

إنتاج أعمال فنية، وأدبية، ومهرجانات في المغترب تعزز السردية الثقافية السورية وتحمي التراث من الاندثار.

- بناء جسور التواصل الثقافي:

تعريف المجتمعات الغربية بالثقافة والإنتاج الإبداعي السوري، مما يساهم في دمج اللاجئين وتحسين صورتهم.

- شبكات التكافل الاجتماعي:

دعم المبادرات الأهلية، والتعليمية، ومراكز تمكين المرأة والطفل لضمان استقرار السلم الأهلي والنسيج المجتمعي.

الآليات والأساليب التي يمكن للدياسبورا السورية الاعتماد عليها

تتمثل أنجح الآليات والأساليب التي يمكن للدياسبورا السورية الاعتماد عليها لتحقيق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في التحول من الدعم الإغاثي المؤقت إلى التمويل التنموي المستدام، لضمان الفعالية وتجاوز العقبات الحالية:

1. مأسسة التمويل والاستثمار الاستراتيجي.

- صناديق الاستثمار المشتركة (Diaspora Bonds):

إصدار سندات مغتربين موجهة لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

- التمويل الجماعي القائم على الأسهم:

إطلاق منصات رقمية آمنة تتيح للمغتربين المساهمة بحصص صغيرة في شركات ناشئة داخل سوريا.

- الشركات القابضة للمغتربين:

تأسيس كيانات استثمارية كبرى تجمع رؤوس أموال رجال الأعمال السوريين للاستثمار في قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة.

2. التمكين الرقمي وبناء اقتصاد المعرفة.

- منصات العمل الحر (Remote Work):

تشغيل الشباب السوري في الداخل عن بعد لصالح شركات يملكها أو يديرها سوريون في الخارج.

- حاضنات ومسرعات الأعمال الرقمية:

تمويل وإنشاء مراكز ابتكار تدعم رواد الأعمال محلياً وتوفر لهم التوجيه (Mentorship) والخبرة الدولية.

- التحول نحو الاقتصاد الرقمي:

نقل المعرفة لتطوير حلول الدفع الإلكتروني والتجارة الرقمية لتسهيل المعاملات المالية والتجارية.

3. دعم الإنتاج المحلي وربطه بالأسواق العالمية.

- شبكات التوزيع والوصول للأسواق:

قيام المغتربين بدور الوكلاء التجاريين لفتح أسواق دولية جديدة للمنتجات السورية (كالزراعات والمنسوجات).

- نقل وتوطين التكنولوجيا وتحديث الآلات:

تزويد المصانع والورش المحلية بخطوط إنتاج حديثة وتقنيات موفرة للطاقة لرفع جودة المنتج السوري.

- صندوق ضمان القروض:

تأسيس المغتربين لصناديق تضمن قروض المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لدى المصارف المحلية لتسهيل الاقتراض.

4. الاستثمار في الطاقة المتجددة والمرافق الحيوية.

- مشاريع الطاقة البديلة اللامركزية:

تمويل محطات طاقة شمسية أو طاقة رياح صغيرة لتغذية المناطق الصناعية والبلدات لضمان استمرار الإنتاج.

- إعادة تأهيل المرافق التعليمية والصحية:

تبني اتحادات المغتربين المهنية (أطباء، مهندسون) لمشاريع ترميم وتشغيل المدارس والمستشفيات كبنية تحتية للاقتصاد.

5. الحوكمة الإدارية ومكافحة المخاطر.

- منصات الشفافية وسلاسل الكتل (Blockchain):

استخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان وصول المساعدات والاستثمارات لمستحقيها دون وسائط وبشفافية مطلقة.

- مجالس الأعمال القطاعية:

تشكيل مجالس تخصصية (صناعية، زراعية، تكنولوجية) لتقديم استشارات وسياسات اقتصادية مجانية للداخل.

متطلبات إنجاح دور الدياسبورا السورية التنموي للتعافي وإعادة الإعمار في سورية الجديدة

يطالب المستثمرون السوريون في الخارج (الدياسبورا) بحزمة متكاملة من الضمانات القانونية والمالية لحماية رؤوس أموالهم من المخاطر المرتفعة، وتأمين بيئة استثمارية مستقرة وقابلة للتنبؤ.
تتوزع هذه المطالب والضمانات الأساسية على النحو التالي:

1. الضمانات القانونية والتشريعية.

-استقلال القضاء وسيادة القانون:
وجود منظومة قضائية مستقلة ونزيهة، قادرة على فض النزاعات التجارية بسرعة وحيادية وفق المعايير الدولية.
-حصانة الملكية الخاصة:
نصوص قانونية صريحة وقطعية تحظر المصادرة، أو التأميم، أو الحجز الاحتياطي على أموال وممتلكات المستثمرين إلا بحكم قضائي مبرم.
-استقرار التشريعات والقوانين:
تثبيت القوانين الاستثمارية والضريبية لفترات زمنية معلومة، وتجنب القرارات والمراسيم المفاجئة التي توثر على جدوى المشاريع.
-تكافؤ الفرص ومنع الاحتكار:
إلغاء الامتيازات الاستثنائية لشركات معينة، وضمان منافسة عادلة وشفافة في المناقصات والعقود الحكومية للجميع.

2. الضمانات المالية النقدية.

-حرية تحويل الأموال والأرباح:
السماح القانوني الكامل والآمن بإعادة تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج بالعملات الأجنبية دون قيود معقدة.
-توحيد واستقرار سعر الصرف:
إلغاء تعدد أسعار الصرف في السوق، ووجود سياسة نقدية واضحة تمنع التذبذبات الحادة في قيمة العملة المحلية.
-مرونة التعامل بالعملات الأجنبية:
السماح للمستثمرين بفتح حسابات بنكية بالعملات الأجنبية محلياً، واستخدامها في عمليات الاستيراد والتصدير بحرية.
-تحديث المنظومة المصرفية:
توفير نظام بنكي متطور يدعم التحويلات الدولية السريعة، ويتكامل مع وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة.

3. الحوافز والإعفاءات التشجيعية.

-الإعفاءات الضريبية الطويلة:

منح فترات سماح ضريبي تمتد لعدة سنوات (خاصة في مشاريع إعادة الإعمار، والزراعة، والطاقة المتجددة).

-التسهيلات الجمركية:

إعفاء المواد الخام، والآلات، وخطوط الإنتاج المستوردة للمشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية والضرائب المصاحبة.

-تبسيط الإجراءات (النافذة الواحدة):

إنهاء البيروقراطية الإدارية والفساد عبر رقمنة المعاملات، وتأسيس مراكز موحدة لترخيص المشاريع بسرعة.

4. آليات الحماية الدولية والتحكيم.

-التحكيم التجاري المؤسساتي الدولي:

النص في العقود الاستثمارية على اللجوء إلى مراكز التحكيم الدولية (مثل مركز "أكسيد" ICSID التابع للبنك الدولي) في حال النزاع مع الجهات الحكومية.

-اتفاقيات حماية الاستثمار المشتركة:

تفعيل أو توقيع اتفاقيات ثنائية بين سوريا والدول التي يقيم فيها المغتربون لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة ومنع الازدواج الضريبي.

أبرز المبادرات والمنظمات التي تقودها "الدياسبورا" السورية.

-منظمة التنمية السورية:

تقود مشاريع واسعة النطاق في إعادة تأهيل البنى التحتية والمدارس والمرافق الصحية، وتفعيل التمكين الاقتصادي والمجتمعي.

-صندوق التنمية السوري:

مؤسسة وطنية مستقلة تعمل كقناة رسمية تتيح للمغتربين تحويل مساهماتهم المالية لدعم مشاريع إعادة الإعمار.

-المبادرة السورية للكفاءات والتنمية (Syrian Initiative):

مؤسسة تعمل على استقطاب الخبرات والكفاءات السورية المهاجرة وتوظيفها في مشاريع النهضة الوطنية.

-تحالف المنظمات السورية غير الحكومية (SNA):

يضم نخبة من المؤسسات التي أسسها المهاجرون، ويوفر مظلة لتنسيق المساعدات الإغاثية والتنموية وفق المعايير الدولية.

-منصة "سوريا بدّا ياك":

مبادرة تطوعية موثوقة تعمل كحلقة وصل بين الخبراء السوريين حول العالم والمشاريع التنموية والخدمية داخل الوطن.
-صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا (SRTF):
يدير منحاً دولية ومغتربة لدعم مشاريع التعافي الاقتصادي داخل سورية.
-المنتدى الاقتصادي السوري للتنمية.
-المنتدى الاستراتيجي السوري.

تجارب دولية

تشكل تجارب دول مثل أيرلندا والهند نماذج ملهمة لكيفية تحويل الهجرة من "نزيف للعقول" إلى "مخزن استراتيجي" للرأس المال المالي والمعرفي.
فيما يلي استعراض لأبرز هذه التجارب، وكيف يمكن إسقاط آلياتها عملياً على الحالة السورية:

أولاً: التجربة الأيرلندية (التركيز على المعرفة والاستثمار المؤسسي).
نجحت أيرلندا في تسعينيات القرن الماضي في تحويل اقتصادها عبر منصة "أيرلندا العالمية" (Global Irish).
الآلية الناجحة: أسست الحكومة شبكة (ConnectIreland)، وهي مبادرة تمنح مكافآت مالية وحوافز للمغتربين الذين يقنعون الشركات الدولية التي يعملون بها بفتح فروع لها في أيرلندا.
-نقل المعرفة: أنشأت شبكة الطليعة الأيرلندية (Irish Technology Leadership Network) في وادي السيليكون بأمريكا، لربط رواد الأعمال المحليين بالخبرات العالمية.

المحاكاة السورية:
تأسيس شبكة "الخبراء السوريين بالخارج":
-إنشاء قاعدة بيانات قطاعية (أطباء، مهندسون، خبراء تكنولوجيا) بالتعاون مع نقابات المغتربين السوريين في أوروبا والخليج.
-برنامج "استقطاب المكاتب الخلفية": تشجيع السوريين الذين يديرون شركات تقنية أو تصميم أو ترجمة في الخارج على فتح "مكاتب خلفية" (Back Offices) في سوريا لتشغيل الشباب بالداخل برواتب جيدة وعبر الإنترنت، مستغلين فارق تكلفة المعيشة.

ثانياً: التجربة الهندية (التركيز على التمويل والتحويلات الرقمية).
تعتبر الهند أكبر متلقٍ للتحويلات المالية في العالم، واستغلت المغتربين لبناء قطاع التكنولوجيا الضخم لديها.
-الآلية الناجحة (سندات المغتربين):

أصدرت الهند سندات خاصة بالمغتربين مثل (Resurgent India Bonds) لجمع مليارات الدولارات في أوقات الأزمات الاقتصادية بفوائد جاذبة.
-التسهيلات القانونية: استحدثت بطاقة (OCI - Overseas Citizenship of India)، وهي تمنح المغتربين وأبنائهم كافة حقوق المواطنة (الإقامة، العمل، التملك، الاستثمار) باستثناء التصويت السياسي، للتغلب على عائق إسقاط الجنسية.
-صناعة البرمجيات: قام المغتربون الهنود في أمريكا بتمويل وإنشاء المعاهد الهندية للتكنولوجيا (IIT) وضخ الاستثمارات في مدينة "بنغالور" حتى أصبحت عاصمة البرمجيات عالمياً.

المحاكاة السورية:
-هوية "السوري المغترب" الاستثمارية: إصدار بطاقة تسهيلات تمنح المغترب السوري (أو من يحمل جنسية أخرى) حقوق التملك العقاري والتجاري الكامل دون تعقيدات أمنية أو إدارية، وحمايته من أي ملاحقات قانونية سابقة تتعلق بوضع الهجرة.
-صناديق الاستثمار الصغرى (Micro-Bonds): إطلاق سندات رقمية عبر تكنولوجيا "البلوكشين" (لتجاوز العقوبات المصرفية) تتيح للمغترب السوري شراء أسهم تبدأ من 50 دولاراً لتمويل محطات طاقة شمسية أو ترميم أسواق تراثية (مثل أسواق حلب أو حمص القديمة) مقابل عائد مالي رمزي أو تنموي.

ثالثاً: التجربة الفلبينية (مأسسة حماية ورعاية المغتربين).
-الآلية الناجحة: أنشأت الفلبين وزارة كاملة للمغتربين، تتابع شؤونهم، وتسهل معاملاتهم، وتوفر لهم قنوات حكومية آمنة ومخفضة الرسوم لإرسال التحويلات المالية، وربطت هذه التحويلات ببرامج إسكان وتأمين صحي لعائلاتهم في الداخل.

المحاكاة السورية:
-منصة رقمية موحدة للخدمات القنصلية والاستثمارية: إلغاء الروتين القنصلي المكلف للسوريين بالخارج، وإتاحة تجديد الوثائق والأوراق الثبوتية ورخص الاستثمار إلكترونياً بالكامل وبشفافية.

خلاصة خريطة الطريق للتطبيق السوري:
للبدء بمحاكاة هذه التجارب بنجاح، يجب التركيز على "اللامركزية" والمبادرات "المستقلة" في المرحلة الأولى:
1- الخطوة الأولى: البدء بمشاريع على مستوى البلدات والمحافظات (مثال: رابطة مغتربي المدينة "س" يتكفلون بالطاقة الشمسية لآبار المياه في مدينتهم). أي اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية.
2- الخطوة الثانية: تفعيل منصات تمويل جماعي دولية (Crowdfunding) بإدارة منظمات مجتمع مدني مستقلة وموثوقة لضمان الشفافية وتفادي العقوبات الدولية.

الخاتمة والتوصيات المستقبلية

إن الدياسبورا السورية لم تعد مجرد مجتمع مغترب، بل تحولت إلى قوة ناعمة واقتصادية وسياسية قادرة على صياغة مستقبل البلاد. ولتعظيم الاستفادة من هذه القوة، يوصى بالآتي:

1. **مأسسة العلاقات:**
   بناء شبكات ومنصات تكنولوجية واقتصادية متطورة لربط الكفاءات السورية في الشتات ببعضها البعض.

2. **الاستثمار في جيل الشباب:**
   التركيز على تمكين وتعليم الجيلين الثاني والثالث في المغترب لضمان استمرار ارتباطهم بالوطن وبناء دور ريادي لهم في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية المستقبلية.

- أولاً: مأسسة التشبيك عبر بناء منصات رقمية تجمع العلماء والمهنيين السوريين لنقل المعرفة إلى الداخل.

- ثانياً: الاستثمار في برامج الابتكار الثقافي والمدارس الافتراضية لربط الجيلين الثاني والثالث بهويتهم.

- ثالثاً: تطوير قنوات الاستثمار التنموي عبر إطلاق 'سندات الدياسبورا' بالتنسيق مع الصناديق الدولية لتمويل مشاريع الطاقة والمياه في الداخل.

- رابعاً: دمج الائتلافات الحقوقية السورية في الخارج تحت مظلة قانونية واحدة لتعزيز اللوبيات السياسية والدبلوماسية الشعبية.

📚 المراجع والمصادر التوثيقية (References)

1. البنك الدولي (World Bank): تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا، تقرير رصد الاقتصاد السوري الصادر (تحديث حزيران/يونيو 2025 و2026).

2. منظمة الهجرة الدولية (IOM): التحويلات المالية للدياسبورا والابتكار في الاستجابة للأزمات الإنسانية، جنيف، (تقرير أواخر عام 2024 و2025).

3. مركز كرم الشعار للدراسات والبحوث الاقتصادية: مؤشرات ريادة الأعمال السورية في تركيا ودول الجوار: الأرقام والحقائق الهيكلية، (دراسة منشورة، ديسمبر 2024).

4. اتحاد الغرف والتبادل السلعي في تركيا (TOBB): التقرير السنوي لإحصاءات الشركات الأجنبية المؤسسة والشريكة، أنقرة، (بيانات السلسلة الزمنية المحدثة حتى 2025-2026).

5. مصرف سوريا المركزي (Central Bank of Syria): البيانات الدورية الصادرة عن الإدارة النقدية ومكاتب الصرافة المرخصة حول حجم المقاصة والتحويلات الخارجية، دمشق، (تصريحات رسمية لعام 2026/2025).

6. مؤسسة "سبرينغر" الأكاديمية (Springer): الإنسانية الشبكية والدياسبورا السورية: تنظيم الموارد عابرة الحدود والصلات المحلية، (كتاب بحثي منشور، صيف 2026). [4, 7, 9, 10, 14, 15, 16]